مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم في سورية
اسم الكاتب: د. طرفة شريقي، د. محمد محمود، مضر شيحا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5415
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Interrelationship Between Foreign Direct Investments And Inflation Rates In Syria.

Dr. Tarafa Shouraki*
Dr. Mohammad Mahmoud**
Modar Sheeha***

(Received 18 / 11 / 2019. Accepted 29 / 4 / 2020)

□ ABSTRACT □

In the second half of the 20th century, the world witnessed an increasing trend towards foreign direct investment as an effective development tool. Especially after the emergence of modern development theories based on the idea that the development deficit in developing countries is not due to the lack of development requirements of material economic resources, but due to the inability of these countries to capitalize resources and exploit them in such a way that makes them an engine of growth and motivation towards achieving Comprehensive economic development This type of investment is one of the most important economic pillars in contemporary reality, as it plays an important role in the process of economic and social development in countries, because ,advanced technology managerial skills flow through it as a major channel.

FDI has played a major role in supporting the growth of the economies of developing countries since the 1980s, taking advantage of the rapid spread of ICTs , the trend towards a market economy in most developing countries and trade liberalization. In terms of capital formation, jobs generation and export expansion, or in terms of access to modern technology needed for economic development.

FDI inflows into Syria have been increasing since 2003 as a result of the Syrian government's new approach to openness to the domestic and foreign private sector and adaptation of a market economy.

This research will attempt to know the mutual relationship between the net flows of this type of investments and the inflation rates prevailing in the Syrian economy during the period (1990-2010),where ,in the short term, a weak causal relation was proofed from inflation rates toward net FDI flows, while there was no causal relation in the opposite direction. As for in the long run, the causal relation from inflation toward net FDI flows will fade, while in the opposite direction there will be no relation. The recommendations of the research focused on financing the reconstruction of the devastation caused of the war on Syria, by relying on foreign direct investment as an external source of financing.

Keywords: Net Flows of Foreign Direct Investments, Inflation Rates ,Financing Reconstruction.

*Associate Professor _ Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics _ Tishreen University _ Lattakia _ Syria.

**Assistant Professor_ Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics_ Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student (Phd)- Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics_ Tishreen University, Lattakia, Syria.

العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم في سورية

الدكتور طرفة شريقي [*]
الدكتور محمد محمود [**]
مضر شيحا [***]

(تاريخ الإيداع 18 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 29 / 4 / 2020)

□ ملخّص □

يشهد العالم بدايةً من النصف الثاني من القرن العشرين توجهاً متزايداً نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تنموية فاعلة. ولاسيما بعد ظهور النظريات التنموية الحديثة القائمة على فكرة مفادها أن عجز التنمية في البلدان النامية لا يعود إلى عدم توفر متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية بل يعود إلى عجز تلك البلدان عن رسملة مواردها واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركاً للنمو ودافعاً له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ويشكل هذا النوع من الاستثمار أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ أنه يلعب دوراً هاماً على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والتكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية.

فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً كبيراً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي مستفيداً من الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة فيها، وازداد اعتماد هذه الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً للمنافع الكبيرة التي تجنيها منه، سواءً من ناحية تكوين رأس المال وتوليد فرص العمل وزيادة الصادرات، أو من ناحية الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003م وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاعتماد على اقتصاد السوق.

سيحاول هذا البحث معرفة العلاقة المتبادلة بين صافي تدفقات هذا النوع من الاستثمارات ومعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1990_2010) م، حيث تم_ على المدى القصير_ إثبات وجود علاقة سببية ضعيفة من معدلات التضخم باتجاه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما لم تكن هنالك علاقة سببية بالاتجاه المعاكس. أما على المدى الطويل، ستتلاشى العلاقة السببية من التضخم باتجاه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما لن تكون هنالك علاقة بالاتجاه المعاكس. وقد ركزت توصيات البحث على تمويل إعادة إعمار الدمار الذي سببته الحرب على سورية، من خلال الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر خارجي للتمويل.

الكلمات المفتاحية: صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معدلات التضخم، تمويل إعادة الإعمار.

[*] **أستاذ مساعد _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .**
[**] **مدرس _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية.**
[***] **طالب دراسات عليا (دكتوراه) – الاقتصاد والتخطيط _ قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .**

مقدمة:

في ظل التوجه العالمي نحو الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحواجز والعقبات أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، شهد الاقتصاد السوري خلال الفترة من عام 1990 م حتى عام 2010 م العديد من الإصلاحات على صعيد السياستين المالية والنقدية بغية تشجيع الاستثمار المباشر بشقيه (المحلي والأجنبي المباشر)، فعلى الصعيد المالي تزايد حجم الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الموجه نحو البنية التحتية، كما لحقت بالسياسة الضريبية العديد من التعديلات بغية جذب هذه الاستثمارات، وعلى الصعيد النقدي تم إعطاء المزيد من الحرية في عمل المصارف سواء من ناحية زيادة استقلالية المصرف المركزي خاصة فيما يتعلق بتعديل سعر الفائدة بناءً على متطلبات السوق، إضافةً إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح والعمل على تشجيع الادخار بما يكفل توفير التمويل الكافي للاستثمارات الجديدة وجذب المزيد من الاستثمارات. مما انعكس على الواقع الاستثماري والذي تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة جزءاً هاماً منه. وتعتبر معدلات التضخم السائدة في البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي المباشر، نظراً لما له من تأثيرٍ مباشرٍ وفعالٍ على تكاليف الإنتاج، كما أن ارتفاعه سيخفض من التنافسية السعرية لصادرات البلد المضيف مما ينعكس سلباً رغبة المستثمر الأجنبي على الاستثمار في ذلك البلد. كما تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في البلد المضيف بدورها على معدلات التضخم السائدة فيه، من خلال تأثيرها على حجم العرض الكلي والطلب الكلي في اقتصاده، فمن ناحية العرض، تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة حجم العرض الكلي بشكل مباشر عن طريق طرح منتجاتها من سلع وخدمات في السوق المحلية للبلد المضيف، مما يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم السائد في اقتصاده، أما من ناحية الطلب، فتؤثر هذه الاستثمارات من ناحيتين مباشرة وغير مباشرة، فمن الناحية المباشرة تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى رفع حجم الطلب الكلي من خلال شراء مدخلاتها من السوق المحلية. أما من الناحية غير المباشرة فتساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع مستوى الطلب الكلي الفعال عن طريق الرواتب والأجور التي تمنحها للعاملين فيها والتي توجه في جزء منها نحو استهلاك السلع والخدمات من السوق المحلية.

وقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003 وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتبني التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

مشكلة البحث:

لقد أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من بنيتها التحتية ومنشآتها الاستثمارية العامة والتي تطلبَ تأسيسها موازنات عامة لعقود خلت، إذ قدِّرت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري والتي نتجت عن الأضرار الكبيرة التي لحقت برأس المال المادي والخسائر البشرية والنزوح القسري وتفكك الشبكات الاقتصادية، وفقاً لتقرير "خسائر الحرب _التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية" الصادر عن مجموعة البنك الدولي عام 2017، منذ بدء الحرب وحتى عام 2016م ب 226 مليار دولار أمريكي(وهي أحدث إحصائية تمكن الباحث من الحصول عليها)، ولذلك فإن الاعتماد على مصادر التمويل المحلية غير كافٍ للقيام بعملية إعادة الإعمار بأسرع وقت ممكن ولاسيما في ظل ضعف تلك المصادر، فلا بد من الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصادر التمويل الخارجي المتاحة (كالدين العام الخارجي والهبات)، لما تحققه من فوائد كانتقال التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، كما أنه لا يترتب عليه أعباء كالدين

الخارجي والتي تتمثل في خدمة أقساط وفوائد ذلك الدين. وباعتبار معدلات التضخم من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بالقرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي المباشر، يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الأساسي التالي:

هل كانت هنالك علاقة متبادلة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم السائدة في سورية خلال فترة الدراسة(1990_2010)؟

والذي يتفرع عنه التساؤلان الفرعيان التاليان:

1_هل أثرت معدلات التضخم السائدة في سورية على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة(1990_2010) م عكسياً؟

2_هل أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية على معدلات التضخم السائدة خلال فترة الدراسة(1990_2010) م عكسياً؟

فالغاية من هذا البحث هي تقييم الآثار المتبادلة إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية وبناءً على هذا التقييم، سيتم اقتراح رؤية اقتصادية لإعادة إعمار ما خلفته الحرب على سورية، تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر خارجي لتمويل هذه العملية، عن طريق اقتراح السبل التي تساهم في تعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية قدر الإمكان، والتأثير في هيكلية تلك الاستثمارات وتوجيهها بما يخدم أهداف عملية إعادة الإعمار إلى أقصى حد ممكن.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث انطلاقاً من الاعتبارين التاليين:

1_تعتبر سورية دولة نامية تعاني من نقص في مدخراتها المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أفضل بدائل التمويل الخارجي المتاحة (كالدين العام الخارجي والهبات).

2_ أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من بنيتها التحتية ومنشآتها الاستثمارية العامة والتي تطلبَ تأسيسها موازنات عامة لعقود خلت، ولذلك فإن الاعتماد على مصادر التمويل المحلية غير كافٍ للقيام بعملية إعادة الإعمار بأسرع وقت ممكن ولاسيما في ظل ضعف تلك المصادر، فلا بد من الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل المصادر المتاحة _للأسباب آنفة الذكر_ ولذلك فإن دراسة الآثار المتبادلة بين هذه الاستثمارات ومعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد السوري_ باعتباره من العوامل الاقتصادية الأساسية المؤثرة والمتأثرة بتلك الاستثمارات_ في مرحلة ما قبل الحرب، وتقييمها إلى إيجابية وسلبية، يساهم في رسم رؤية اقتصادية ذات فعالية أكبر في جذب وتوجيه هذه الاستثمارات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، بما يخدم عملية إعادة الإعمار من خلال تلافي الآثار السلبية، والتركيز على الآثار الإيجابية وتقويتها.

أهداف البحث:

1_ دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية خلال فترة الدراسة(1990_2010) م.

2_ دراسة الآثار المتبادلة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة(1990_2010) م.

3_تقييم تلك الآثار المتبادلة إلى إيجابية وسلبية، بما يمكّن من تقديم المقترحات التي تساهم في زيادة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات إلى الاقتصاد السوري، وتوجيهها إلى القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي تساهم في عملية إعادة إعمار ما خلفته الحرب على سورية، من خلال اقتراح السبل الكفيلة بالتقليل من الجوانب السلبية لهذه الاستثمارات والتركيز على الجوانب الإيجابية وتعزيزها.

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة(1990_2010)م، إضافةً إلى استخدام الأساليب الإحصائية والأسلوب القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بها.

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية الأساسية التالية:

1_هناك علاقة متبادلة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم السائدة في سورية خلال الفترة(1990_2010) م.

وتتفرع عنها فرضيتان فرعيتان:

1_أثرت معدلات التضخم السائدة عكساً على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية خلال الفترة(1990_2010) م.

2_أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة طرداً على معدلات التضخم السائدة في سورية خلال الفترة(1990_2010) م.

ومن خلال اختبار الفرضيتين السابقتين ستقدم المقترحات الكفيلة بزيادة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات وتوجيهها للقطاعات والنشاطات الاقتصادية التي تسهم في إعادة إعمار ما خلفته الحرب على سورية.

الدراسات السابقة:

دراسة (Aldudah,2010) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية والتي شملت إضافةً إلى معدل التضخم (حجم الناتج القومي، عجز الموازنة دون المساعدات الخارجية، حجم السكان)، إضافةً إلى المتغيرات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر وغير المباشر)، وكذلك بناء نموذج رياضي يقيس ذلك الأثر. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي عبر وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المختلفة المستخلصة، وكذلك أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية، باعتبارها متغيرات مستقلة، على تدفقات الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) باعتبارها متغيرات تابعة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمستويات التضخم على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة(Omankhanlen,2011) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من سعر الصرف والتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الأثر المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة (1980_2009) م، وقد اعتمدت على تحليل الانحدار الخطي لتحديد طبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى عدم وجود أثر معنوي للتضخم على هذا النوع الاستثمار.

دراسة (Khales,2015_2014)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990_2013) م وأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على تدفقات هذه الاستثمارات والتي شملت إضافةً لمعدل التضخم (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، سعر الصرف)، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع هذه الاستثمارات والمتغيرات الاقتصادية المدروسة، وكذلك على الأساليب الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين تأثير المتغيرات الاقتصادية المدروسة على تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، وقد توصلت إلى أن لمعدلات التضخم أثراً معنوياً سالباً على تدفقات هذا النوع من الاستثمارات.

دراسة(Alshamsi et al,2015) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر معدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة(1980_2013) م، وقد اعتمدت على اختبار الانحدار الفاصل الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد أظهرت النتائج عدم وجود أثر جوهري للتضخم على تدفقات هذا النوع من الاستثمارات.

دراسة(Okafor,2016) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات التضخم المحلي في نيجيريا خلال الفترة(1987_2012)م، وقد اتبعت تقنية إحصائية ذات الثلاث خطوات وشملت: اختبار(ديكي_ فولر) الموسع، طريقة المربعات الصغرى، اختبار (جرانجر) للسببية. وقد تم اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي الأجنبي والصادرات كمتغيرات مستقلة، بينما اعتبر معدل التضخم متغيراً تابعاً، وقد أظهرت النتائج أن لكلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي الأجنبي أثر سلبي وغير جوهري على معدل التضخم، بينما كان للصادرات أثر سلبي جوهري على معدلات التضخم في نيجيريا.

دراسة(Tsaurai,2018) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التضخم على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك معرفة إذا ما شكلت التنمية المالية مساراً لتأثير التضخم على هذا النوع من الاستثمارات في دول جنوبي إفريقيا والتي تشمل(زمبابوي، جنوب إفريقيا، ناميبيا، سوازيلاند، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، مدغشقر، سيشيل، تنزانيا) وذلك خلال الفترة (1994_2010)، وقد أخضعت بيانات تلك الدول إلى اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، ومن ثم تم تقدير نموذجين: الأول بدون متغير تفاعل، والثاني مع متغير تفاعل(وهو التفاعل بين التضخم والتنمية المالية لقياس تأثير التفاعل بينهما على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وذلك باستخدام التأثيرات الثابتة والعشوائية المجمعة والمربعات الصغرى المجمعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه تحت التأثيرات الثابتة أن للتضخم تأثير موجب ولكنه غير جوهري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلا النموذجين، بينما تحت التأثيرات العشوائية فقد كان للتضخم أثر سلبي غير جوهري على هذه الاستثمارات، بينما كانت هذه الاستثمارات قد تأثرت إيجابياً وبشكل غير جوهري بالتفاعل بين التضخم والتنمية المالية، بينما تحت تأثير المربعات الصغرى المجمعة فقد كان للتضخم تأثير سلبي وجوهري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين كان للتفاعل بين التضخم والتنمية المالية أثر سلبي غير جوهري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالنقطة التالية:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين التضخم والاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه واحد، بينما سيتناولها هذا البحث بكلا الاتجاهين.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (Bu Rawi,2008,22)

في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه فئة من الاستثمار العابر للحدود والذي يقوم به مقيمٌ في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) من أجل الحصول على منفعة دائمة في منشأة (منشأة الاستثمار المباشر) والمقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد المستثمر المباشر. (OCED,2008,22)

بينما تعرف (الأونتكاد) (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).

(World Investment Report,2007,245)

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي.

(Bu Rawi,2008,23)

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1_ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

(Bu Oun,2013,19)

2_ الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساعد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك

وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.(Bu Oun,2013,19)

3_ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نظراً لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية. (Kreed,2013,16)

4_ الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

(Quidri,2011,23)

ثالثاً : مفهوم التضخم:

في معظم دول العالم، يميل المستوى العام للأسعار للازدياد مع مرور الزمن، وهي الظاهرة المعروفة (بالتضخم). (Doepke et al,1999,57).

ويقاس غالباً، بمؤشر أسعار المستهلك(CPI) ويعطى بالعلاقة التالية:

$$CPI= \frac{\text{أسعار سلة السلع في سنة معينة}}{\text{أسعار سلة السلع في سنة الأساس}} \times 100$$

وللتضخم أنواع عديدة ،أهمها:

أولاً: حسب مصدر التضخم:

1_ تضخم الطلب: ويحدث عند زيادة حجم الطلب الفعال من قبل المستهلكين على السلع والخدمات إلى حدٍ لا يمكن عنده للمنتجين زيادة حجم إنتاجهم استجابة لتلك الزيادة في الطلب الفعال، عندئذٍ يبدأ المستوى العام للأسعار بالارتفاع.

2_تضخم التكاليف: ويحدث في جانب العرض للسلع والخدمات، عند ازدياد تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة، مما يضطر بالمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم في محاولة منهم للحفاظ على عوائدهم، حيث أن رفع أسعار المنتجات يجمد أرباح المنتجين، ويخفض عرض السلع والخدمات في الاقتصاد. (Pirayoff,2004 ,41)

3_التضخم المستورد: وينتج إما عن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، والتي سوف تنعكس في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية المحلية، أو عن ارتفاع أسعار المنتجات النهائية المستوردة.

ثانياً: حسب حدة التضخم:

1_ التضخم الزاحف(التدريجي): صاحب هذا النوع من التضخم التطور والنمو السريع للاقتصاديات الصناعية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت تلك الاقتصاديات لحركة تصاعدية في الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي لكنها لا تؤدي إلى تراكم عنيف في الفترة القصيرة، أي أنها لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستتر على المدى الطويل، ويتقبل الأفراد هذا الشكل من التضخم لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية في

حدود 2% سنوياً، كما يتميز بتنوعه واختلافه النسبي من حيث المكان والزمان، وأيضاً من حيث قطاعات الاقتصاد المحلي نفسه، مما يؤثر في طريقة اقتسام ثمرات النمو بين القوى الاجتماعية المشاركة في الإنتاج. (Khaddour,2015,286)

2_التضخم الجامح: وفيه تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة جداً خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل إلى حدود50-60% سنوياً وحتى أكثر من ذلك. ويحدث عند تنامي الإصدارات النقدية، وزيادة سرعة دوران النقود مع دخول حركة الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكبيرة والمتتالية، فتفقد النقود وظائفها المعروفة وتفقد السلطات قدرتها على التحكم في الوضع، مما يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله. (Khaddour,2015,286)

وتوجد أنواع أخرى للتضخم تكون بين الحالتين السابقتين من أهمها: التضخم الماشي، حيث يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5_10% سنوياً والتضخم الراكض، وفيه تصل نسبة ارتفاع الأسعار إلى25 % سنوياً، ولهذين النوعين آثاراً اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولكن تبقى للسلطات إمكانية التحكم والتأثير فيها، في حال إتباع سياسات اقتصادية كلية مجدية.(Khaddour,2015,286)

رابعاً: الإطار النظري للعلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم:

هنالك ثلاث تحليلات نظرية توضح أثر معدلات التضخم على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي:

1_ يعتبر التضخم مؤشراً لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد المضيف، بحيث تشكل معدلات التضخم الأعلى عاملاً منفراً للمستثمرين الأجانب، الفعليين منهم والمحتملين، على حدٍ سواء. (Akpomi;Nnadi,2017,55)

2_ إن معدلات التضخم المرتفعة في البلدان المضيفة تقلل من حجم للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، من خلال تقليل قيمة الأرباح المحققة من قبل المستثمرين الأجانب المباشرين.(Sayek , 2009,420)

3_ إن معدلات التضخم المنخفضة في البلد المضيف ترفع من معدلات العائد على الاستثمار الحقيقية فيه، مما يزيد من رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في الاستثمار في ذلك البلد المضيف في حال كون معدل العائد على الاستثمار الحقيقي فيه أعلى منه في البلد الأم للمستثمر الأجنبي المباشر، والعكس صحيح. (Tsaurai,2018,599)

وبالنسبة لأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات التضخم، فيمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1_إن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف يؤدي إلى رفع قيمة عملته المحلية، مما يخفض من صادراته ويرفع من حدة الضغوط التضخمية فيه. (Rahman; Bristy,2015,61)

2_كما تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي انخفاض الأسعار، مما يخفض من الضغوط التضخمية، إلا أن الواقع أثبت العكس، بسبب ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الميل للاستهلاك في البلد المضيف وخاصة بالنسبة للسلع المستوردة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نمو العرض الكلي غالباً ما يكون طفيفاً نتيجة زيادة الصادرات بنسبة طفيفة مقابل زيادة المستوردات، كما أن هذه الاستثمارات الأجنبية لا تزيد من إيرادات الدولة بنفس قدر الزيادة الحاصلة في إنفاقها الحكومي، أما بالنسبة للزيادة في تشغيل اليد العاملة المحلية _والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الرواتب والأجور وبالتالي الطلب الفعال_ فتكون طفيفة جداً، لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادةً ما تستخدم تكنولوجيات كثيفة رأس المال، إضافةً لتفضيل المستثمرين الأجانب المباشرين استخدام العمالة الأجنبية، وفي حال استخدام عمالة محلية فغالباً ما تكون غير ماهرة مما يجعل أجورهم منخفضة، مما يعني أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير محدود جداً على خلق فرص العمل وبأجور منخفضة، مما يعني تأثير ضعيف على جانب الطلب الكلي المحلي الفعال، وبالنسبة لأثرها على الأسعار فعادة ما يحتاج المستثمرون

الأجانب المباشرون إلى سكن لإقامة عامليهم الأجانب، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات وتنافس السماسرة وملاك العقارات والأراضي المحليين للتعامل معهم. إضافةً لوجود بعض القوانين لتمليك الأجانب الأراضي والعقارات المحلية كوسيلة لجذب المزيد من هذا النوع من الاستثمارات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات، إضافة إلى زيادة التعامل بين المستثمرين الأجانب المباشرين والتجار والموردين والعملاء المحليين مما يرفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي المستوى العام للأسعار، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات النهائية المنتجة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية نظراً للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها وارتباطها بالسوق العالمية، يضعف من إمكانية التنافسية السعرية للاستثمارات المحلية، مع ضعف تنافسية الجودة للاستثمارات المحلية بسبب ندرة الخبرات المحلية وخصوصاً في القطاع العام، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبدون ارتفاع مستوى جودتها، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام الأسعار في البلد المضيف.(Sa'aeedi,2007,154)

النتائج والمناقشة:

دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم خلال الفترة (1990_2010):

أولاً : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال فترة الدراسة(1990_2010):

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال فترة التسعينات متواضعة وتركزت معظمها في استكشاف النفط و إنتاجه، وبالرغم من جهود الحكومة السورية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال قوانين تشجيع الاستثمار إلا أن الاستثمار الأجنبي بقي ضعيفاً خارج قطاعي النفط والغاز. مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد سلسلة القوانين والمراسيم التي صدرت بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في سورية والتي كان تأثيرها واضحاً على توسع مشاركة القطاع الخاص بشكل عام في الاقتصاد الوطني فقد كان تأثيرها أيضاً إيجابياً على صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية حيث ارتفع صافي التدفق من 270 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 1539 مليون دولار عام 2010 م. (Emran,2015,256)

تخلل ذلك ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ عامي 2004_2005 نتيجة السماح بإقامة المصارف الخاصة، كما كان لطرح بعض المناطق للاستثمار في صناعة الاسمنت الدور في زيادة مساهمة رأس المال الأجنبي في القطاع الصناعي، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته عام 2008 م إذ بلغ 1467 مليون دولار أمريكي، إلا أنها انخفضت_ عما كانت عليه عام 2008_ إلى 1381 دولار أمريكي عام 2010 م، ويعزى ذلك التراجع بصفة أساسية إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 م وما ترتب عليها من انكماش حاد في الائتمان المصرفي.(Serub,2014,191)

وقد سجل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم حتى نهاية عام 2010 حوالي 15.39 مليار دولار، وقد سيطر قطاع النفط والغاز على هذا الرصيد بنسبة بلغت 87.2%. فيما يأتي قطاع الصناعة بعد قطاعي النفط والغاز من حيث الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5.85 % من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في نهاية عام 2010 م. بينما يأتي القطاع المالي في المرتبة الثالثة بنسبة 5.02% من الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر. ويعكس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية قفزة جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، تجاوباً مع التحرير الاقتصادي، كما تدفقت استثمارات جديدة بكثرة إلى قطاع البناء والتشييد والأغذية والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية. شكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

خلال عام 2010 م استثمارات جديدة في قطاع البناء والتشييد، حيث شهد هذا القطاع قفزة كبيرة من 113.6 إلى 429.4 مليون دولار بين عامي 2009 و2010. ولعب القانون رقم 15 لعام2008الخاص بتنظيم عملية التطوير العقاري ،خاصةً في مجال الإسكان، دوراً كبيراً في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن قطاع البناء والتشييد. أما قطاعات السياحة والعقارات، فقد أتت في المرتبة الرابعة بحجم 161.7 مليون دولار و بنسبة 1.08% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010. وجاء قطاع التعليم خامساً بنسبة 0.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010 ما يعادل 60.5 مليون دولار وقد شهد هذا القطاع عام 2010 ، ما يعادل 60.5 مليون دولاراً .

(Emran,2015,256)

وقد شهد هذا القطاع عام 2010م زيادة سنوية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بلغت 21.3 مليون دولار وهو يمثل التزايد المستمر لهذا الاستثمار في قطاع التعليم العالي وتحديداً في الجامعات الخاصة. وساهم قطاع الاتصالات ب 0.23 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010م، وقد شهد انخفاضاً طفيفاً في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 44 مليون ليرة سورية (2064 مليون دولار)، ويعود ذلك إلى صفقة البيع بحوالي 44 مليون ليرة سورية (2064 مليون دولار) من الحصة الأجنبية في شركة Syria Tel إلى مساهمين محليين سوريين . أما قطاعات الزراعة والنقل والتجارة فقد فشلت في جذب أي استثمار أجنبي هام، حيث استقبل قطاع التجارة 120 ألف دولار وقطاع النقل 20 ألف دولار، ولم يستقبل قطاع الزراعة أي استثمار خارجي عام 2010م، وعلى الرغم من الدور الهام لقطاعات الزراعة والتجارة في الاقتصاد السوري والتي تشكل حوالي 22%و20% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، إلا أن هذه القطاعات لم تشكل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير ذلك بعدم صدور قوانين استثمار خاصة لتغطية هذه القطاعات، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع الزراعة السوري من مشاكل تتمثل في تأخر تنفيذ مشاريع الري وخاصة مشروع جر مياه نهر دجلة، وتعرض هذا القطاع للأزمات بسبب مواسم الجفاف المتكررة والتي كان آخرها موسمي 2008 و2009.

(First National Report for Foreign Direct Investment in Syria,2011,14)

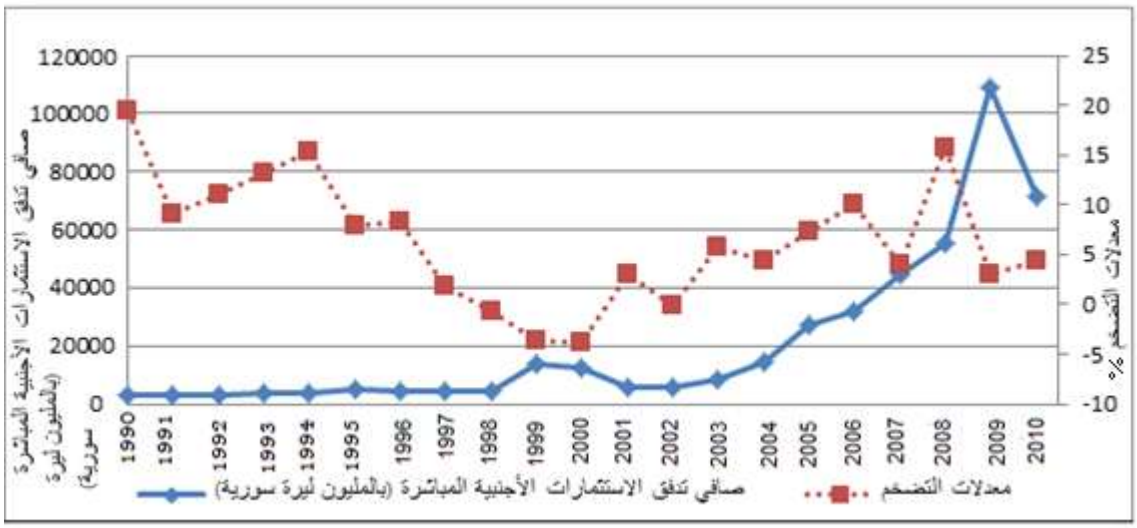
ثانياً: دراسة أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات التضخم خلال الفترة (1990_2010):

الجدول رقم (1) مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معدلات التضخم في سورية خلال الفترة (1990-2010)

العام	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون الدولار)	سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية)	معدل نمو صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية) %	معدلات التضخم %
1990	71	44.69	3172.99	_	19.4
1991	62	45.86	2843.32	-10.38	9
1992	67	47.68	3194.56	12.35	11
1993	70	49.63	3474.1	8.75	13.22
1994	76	49.96	3796.96	9.29	15.32

7.97	31.87	5007	50.07	100	1995
8.24	−11.03	4454.45	50.05	89	1996
1.88	−7.75	4113.6	51.42	80	1997
−0.79	3.59	4261.54	51.97	82	1998
−3.70	218.81	13586.58	51.66	263	1999
−3.84	−7.99	12501	46.3	270	2000
3	−55.83	5522	50.2	110	2001
−0.13	7.46	5934	51.6	115	2002
5.79	39.13	8256	51.6	160	2003
4.43	73.87	14355	52.2	275	2004
7.24	88.97	27127.2	53.4	508	2005
10.02	17.50	31876	52	613	2006
3.90	40.85	44900	50	898	2007
15.74	22.93	55195.5	46.5	1187	2008
2.92	97.14	108811	46.7	2330	2009
4.39	−34.23	71563.5	46.5	1539	2010

Source(1): World Investment Report for Mentioned Years, Source(2): First National Report for Foreign Direct Investment in Syria for Year 2011, Source(3): Second Annual Investment Report in Syria for Year 2007, Source(4): Fourth Annual Investment Report in Syria for Year 2012, Source(5): Quarterly Bulletins for the Mentioned Years, Source(6):Syrian Data in UNCTAD Statistics. The Net FDI Growth Rate and Inflation Rates were Calculated by the Researcher.



الشكل(1) تطور صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

يلاحظ تزايد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدلات مختلفة ومتفاوتة خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء السنوات (1991_1996_1997_2000_2001_2010)، حيث انخفضت بمعدل (– 10.38 %، –11.03%، –7.75%، –7.99%، –55.38%،–34.23%) على الترتيب. وقد قابل تلك الزيادة في صافي تدفقات هذه الاستثمارات، زيادة في معدلات التضخم في أغلب سنوات الدراسة والتي شملت الأعوام(1992، 1993، 1994، 1996، 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، 2008، 2010).

حيث كانت معدلات التضخم فيها على الترتيب (11%،13.22%،15.32%،8.24%،3%،5.79%، 4.43%،7.24%،10.02%،15.74%، 4.39%) مما يشير إلى عدم تأثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالارتفاعات الحاصلة في معدلات التضخم خلال أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما يخالف منطق النظرية الاقتصادية القائل بوجود أثر سلبي لارتفاعات معدلات التضخم على صافي تدفقات هذه الاستثمارات، وقد يكون هذا ناجماً عن وجود انحدار زائف في كلا السلسلتين المدروستين ناتج عن عوامل موسمية طبيعية أو عن تأثير الدورات اقتصادية، ولذلك كان لابد من اختبار الاستقرارية الإحصائية لهاتين السلسلتين، باستخدام برنامج Eviews9 واعتماد على اختبار (ديكي_فولر) الموسع ، وكانت النتائج كالتالي:

أولاً: بالنسبة لسلسة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تبين بأن السلسة مستقرة عند الفرق الأول للنموذج العام(ثابت+اتجاه) حيث كانت قيمة .prob عنده أقل من 0.05، وقد كان هذا النموذج جيداً إذا كان معامل الاتجاه Trend ذو دلالة إحصائية أي أن قيمة .prob عنده أقل من 0.05 . حيث كانت النتائج كالتالي:

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.819496	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.819496	0.291296	-1.986490	D(FDI(-1))
0.1283	-1.603833	7085.850	-11364.52	C
0.0124	2.816925	660.4932	1860.560	@TREND("1990")

ثانياً: بالنسبة لسلسة معدلات التضخم:

فعند اختبار السلسلة عند الفرق الأول للنموذج العام (ثابت+اتجاه) لم تكن مستقرة، ولذلك تم الاختبار عند الفرق الأول للثابت فقط، إلا أنها لم تكن مستقرة عنده، فلذلك جرى اختبار استقراريتها بدون ثابت وبدون اتجاه وعندئذٍ وجد بأنها مستقرة كانت،حيث أن قيمة .Prob أقل من 0.05 .

Prob.	t-Statistic		
0.0000	-7.731473	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.692358	1% level	Test critical values:
	-1.960171	5% level	
	-1.607051	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.731473	0.188209	-1.455130	D(FR(-1))

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، يجب أولاً تحديد درجة تأخير المسار VAR وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike (AIC) و Schwarz (SC)، ولذلك نختار القيمة الأصغر ل AIC و SC من الجدول التالي وهي 1، أي أن درجة التأخير هي 1.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
28.75927	28.85090	28.75432	1.05e+10	NA	-228.0346	0
28.36428*	28.63916*	28.34944*	7.10e+09*	11.76344*	-220.7955	1
28.75162	29.20976	28.72689	1.07e+10	1.348086	-219.8151	2
29.09737	29.73877	29.06275	1.63e+10	1.477237	-218.5020	3
29.06275	29.88740	29.01824	1.85e+10	3.811587	-214.1459	4

ولاختبار التكامل المشترك تم الاعتماد على اختبار Johansen ، والذي أشار إلى عدم وجود تكامل مشترك بين الفرق الأول لكل من المتغيرين المدروسين، حيث كانت قيمة .prob أكبر من 0.05، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين. كما تبينه النتائج أدناه:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2500	15.49471	10.41670	0.395754	None
0.2455	3.841466	1.348784	0.072194	At most 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2805	14.26460	9.067916	0.395754	None
0.2455	3.841466	1.348784	0.072194	At most 1

وبسبب عدم وجود تكامل مشترك، تم الاعتماد على نماذج VAR، وقد كان نموذج VAR المقدر كما يظهره الجدول التالي:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/02/19 Time: 17:29
Sample: 1992 2010
Included observations: 19
Total system (balanced) observations 38

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.4432	-0.776468	0.256639	-0.199272	C(1)
0.0068	2.896012	537.3484	1556.167	C(2)
0.0654	1.907811	3184.043	6074.553	C(3)
0.6778	-0.419287	0.000104	-4.37E-05	C(4)
0.0262	-2.330471	0.218219	-0.508553	C(5)
0.7354	-0.340879	1.293051	-0.440774	C(6)
			2.91E+09	Determinant residual covariance

Equation: DFDI = C(1)*DFDI(-1) + C(2)*DFR(-1) + C(3)
Observations: 19

3616.852	Mean dependent var	0.449453	R-squared
16084.09	S.D. dependent var	0.380635	Adjusted R-squared
2.56E+09	Sum squared resid	12658.14	S.E. of regression
		1.712294	Durbin-Watson stat

Equation: DFR = C(4)*DFDI(-1) + C(5)*DFR(-1) + C(6)
Observations: 19

-0.242632	Mean dependent var	0.265513	R-squared
5.655075	S.D. dependent var	0.173702	Adjusted R-squared
422.7983	Sum squared resid	5.140515	S.E. of regression
		1.974445	Durbin-Watson stat

وللكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرين المدروسين، سيتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير بين المتغيرين المدروسين، اعتماداً على اختبار (جرانجر) والذي يختص باختبار العلاقة السببية على المدى القصير. والجدول التالي يلخص نتائج ذلك الاختبار:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/01/19 Time: 15:12
Sample: 1990 2010
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:

0.0105	8.38689	19	DFR does not Granger Cause DFDI
0.6806	0.17580		DFDI does not Granger Cause DFR

ومن الجدول أعلاه، يلاحظ أن الفرق الأول لمعدلات التضخم يسبب الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك لأن قيمة .prob لهذه الفرضية كانت أقل من 0.05. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن الفرق الأول لمعدلات التضخم يسبب الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولدى احتساب معامل الارتباط بين هاتين السلسلتين كانت قيمته (0.38−) مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بينهما. ويفسر ذلك من خلال معرفة أبرز محددات التضخم خلال فترة الدراسة، فوفقاً لدراسة (Khaddour,2015)، والتي تناولت أهم محددات التضخم في سورية خلال الفترة (1990_2010) م، إلى أن ارتفاع تكلفة الإنتاج هو العامل الأكثر تأثيراً على معدل التضخم، مما يعني أن ارتفاع تكاليف الإنتاج هي التي تؤثر بشكل سلبي على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى القصير ولكن بشكل ضعيف بسبب ضعف قيمة معامل التحديد(وهو مربع قيمة معامل الارتباط ويساوي 0.144)، ويفسر ذلك بالبنية الهيكلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية والتي تشكل الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية(النفط والغاز)(بالدرجة الأولى النفط) النسبة الأعظم منها، والتي لا تتأثر بشكل كبير بمعدلات تضخم تكاليف الإنتاج المحلية السائدة لعدم تكاملها الخلفي مع أي من الاستثمارات المحلية وذلك لعدم احتياجها لأي مدخلات صناعية وسيطة، إضافةً إلى ضعف تشغيلها لليد العاملة المحلية وذلك لكون الاستثمارات النفطية كثيفة رأس المال، مما يعني عدم تأثرها بالارتفاعات الحاصلة في المستوى العام للأجور بشكل كبير، وكذلك فقد تسبب التحرير الاقتصادي الذي شهدته سورية خلال الفترة (2000_2010) م من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي تشجع الاستثمار الخاص بنوعيه الوطني والأجنبي إلى دخول نوع آخر من الاستثمار الأجنبي المباشر والمصنف وفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية على أنه من الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء ولاسيما أن سورية _وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي_ قد صنفت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لعام 2010 م، والذي يفسر بمجانية التعليم والصحة، إلا أنه بقيت نسبة هذه الاستثمارات منخفضة بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد الطبيعية ويفسر ذلك بتأثره بتضخم تكاليف الإنتاج على المدى القصير.

وبالنسبة لفرضية العدم الثانية المعاكسة، القائلة بأن الفرق الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يسبب الفرق الأول لمعدلات التضخم، فقد تم قبولها وذلك لأن قيمة .prob كانت أكبر من 0.05. ويفسر ذلك_ باعتبار أن النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من الباحثة عن الموارد الطبيعية_ بتأثير سياسة الحكومة السورية في دعم الإنتاج من خلال انتهاج سياسة التسعير الإداري لأسعار حوامل الطاقة لأغراض الاستهلاك المنزلي والخدمي والإنتاج، انطلاقاً من دورها في تأمين حاجات السوق الداخلية من مشتقات الطاقة بالسعر الاجتماعي والذي يعتبر الأرخص مقارنةً بدول عديدة في المنطقة، فعلى الرغم من الارتفاع الجوهري لأسعار الطاقة ومشتقاتها في السوق الدولية ومنذ عدة سنوات مازالت أسعار الطاقة في سورية مدعومة وبشكل كبير من خلال المكونات المباشرة (المازوت، كهرباء، غاز).(Othman,2015,30)

مما حدَّ وبشكل جوهري من مساهمتها في ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي تعتبر بدورها من أهم مسببات التضخم خلال الفترة المدروسة.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء، فيتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره الواسعة في مجال خلق فرص عمل للعمالة المحلية المؤهلة والمدربة، مما يعني توفير الكثير من الرواتب والأجور التي تسهم في رفع الطلب الفعال وبالتالي معدلات التضخم، إلا أن نسبته الضئيلة هي التي أدت إلى عدم مساهمته في توفير فرص عمل كافية للعمالة المحلية وبالتالي عدم حدوث زيادة جوهرية في حجم الرواتب والأجور ورفع الطلب الفعال مما لم يساهم في رفع معدلات التضخم بشكل جوهري.

وعلى المدى الطويل، فقد تم اختبار العلاقة السببية بين الفرق الأول لكلا المتغيرين المدروسين وبكلا الاتجاهين اعتماداً على اختبار (جرانجر) المتكامل، أو ما يعرف باختبار Toda & Yamamato ، والجدول التالي يظهر نتائج ذلك الاختبار:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/04/19 Time: 10:51
Sample: 1990 2010
Included observations: 18

Dependent variable: DFDI

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0689	1	3.309774	DFR
0.0689	1	3.309774	All

Dependent variable: DFR

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7187	1	0.129754	DFDI
0.7187	1	0.129754	All

فعندما كان المتغير التابع هو الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن فرضية العدم المختبرة تنص على أن الفرق الأول لمعدلات التضخم لا يسبب الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى الطويل، فقد تم قبولها وذلك لأن قيمة .prob أكبر من 0.05.

وهذا يعني أن أثر الفرق الأول لمعدلات التضخم على الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى القصير قد تلاشى على المدى الطويل، ويفسر ذلك بأن المستثمرين الأجانب المباشرين لن يجدوا جدوى من استثماراتهم مع الاستمرار في ارتفاع تكاليف الإنتاج على المدى الطويل، مما سيضطر بهم إلى الخروج، وما سيبقى هو الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية والتي لا تتأثر جوهرياً بتضخم تكاليف الإنتاج.

أما عندما كان المتغير التابع هو الفرق الأول لمعدلات التضخم، أي أن فرضية العدم المختبرة تنص على أن الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يسبب الفرق الأول لمعدلات التضخم على المدى الطويل، فقد تم قبولها وذلك لأن قيمة .prob أكبر من 0.05. وهذا ما يتطابق مع المدى القصير، ففي المدى الطويل ستبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد الطبيعية_ لعدم تأثرها جوهرياً بتضخم تكاليف الإنتاج في حال استمرارها بالتضخم على المدى الطويل _ والتي تلقى أسعار مخرجاتها دعماً حكومياً من خلال انتهاج سياسة التسعير

الإداري لمختلف مجالات استخدامها، مما يعني عدم مساهمتها جوهرياً في رفع معدلات التضخم على المدى الطويل في حال استمرت الحكومة في سياساتها الداعمة لأسعارها. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الكفاءة في الأداء فهي ستخرج في حال استمرار تضخم تكاليف الإنتاج على المدى الطويل، وذلك لأنها ستؤثر على جدوى استثماراتها، مما سيحد وبشكل أكثر جوهرية من مساهمتها في التضخم المحلي _من خلال دورها الواسع في تشغيل العمالة المحلية_ والتي كانت محدودة في المدى القصير أساساً انعاكساً لتضخم تكاليف الإنتاج على المدى القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

على المدى القصير، وجدت علاقة سببية ضعيفة من معدلات التضخم باتجاه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، والتي تتأثر بشكل ضعيف بتضخم تكاليف الإنتاج. بينما لم تكن هنالك علاقة سببية بالاتجاه المعاكس، بسبب اتباع سياسة التسعير الإداري لحوامل الطاقة، وضعف نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الكفاءة في الأداء.

أما على المدى الطويل، ففي حال استمرار تكاليف الإنتاج بالارتفاع، ستلاشى العلاقة السببية من معدلات التضخم باتجاه صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بينما لن تكون هنالك علاقة سببية بالاتجاه المعاكس، في حال استمرت الحكومة في سياساتها الداعمة لأسعار حوامل الطاقة. وستخرج الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الكفاءة في الأداء في حال استمرار تضخم تكاليف الإنتاج، مما سيلغي مساهمتها في التضخم في سورية.

التوصيات :

بناءً على نتائج البحث على المدى الطويل، فإن عامل تضخم تكاليف الإنتاج هو العامل الأكثر تأثيراً على قرارات المستثمرين الأجانب المباشرين حيث أنه المسؤول الأول عن تدني نسبة الاستثمارات غير النفطية أي الباحثة عن الكفاءة في الأداء وفي ظل نهاية الحرب على سورية والدخول في مرحلة إعادة الإعمار فإن تكاليف الإنتاج تلك سوف تتضخم أكثر مما كانت عليه قبل الحرب بسبب الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية ولا سبيل للتخفيض من مستوياته إلا بالاعتماد على التمويل الخارجي لبناء البنية التحتية والتي تشكل الاستثمارات الأجنبية أفضل بدائله المتاحة من خلال الاستثمار في عقود الB.O.T لتخفيض تكاليف تأسيسها على المستثمر المحلي والأجنبي المباشر من جهة وكذلك تخفيض من حدة الضغوط التضخمية في حال ما تم تمويلها محلياً بالإصدار النقدي الجديد باعتبار عدم كفاية المدخرات المحلية، وفيما يتعلق بالتسعير الإداري لحوامل الطاقة فباعتبارها مكوناً هاماً من تكاليف الإنتاج فيجب الاستمرار في سياسة التسعير الإداري لها قدر المستطاع والتي تشكل دعماً لتكاليف الإنتاج كما يجب توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الB.O.T للاستثمار في مشاريع توليد الكهرباء اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية من خلال إقامة مزارع الطاقة الريحية وخصوصاً في منطقة حمص والشمسية وخصوصاً في منطقة البادية السورية حيث تبقى الشمس مشرقة أغلب أوقات السنة على نطاق واسع مما يساهم زيادة المعروض من الطاقة الكهربائية المحركة لعمليات الإنتاج وبالتالي يخلق فوائض من المعروض النفطي توجه نحو التصدير. وكذلك يجب تقليل الهدر وضبط التكاليف في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية بما يساهم في ضبط أسعار مخرجاتها، وبالتالي التقليل من حدة الضغوط التضخمية، من خلال اتباع أحداث الأساليب الفنية والإدارية.

References :

Books:

- Aldudah, Ra'edah. Foreign Investment In West Bank and Gaza Strip: Its Determinants During Period (1995-2007). Hebron University, West Bank, 2010, 127.
- Bu Oun, Halah. Analysis and Evaluation of FDI Climate in Algeria and Tunisia During Period (2008-2012). AL Arabi Bin Mahidi University, Oum El Bouaghi, 2012_2013, 100.
- Bu Rawi, Sa'eed. Incentives for FDI in the Arab Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, Morocco) "Comparative Study". University of Haj Lakhdar, Batna, 2008, 194.
- Doepke,Matthias;Lehnert,Andreas;Sellgren,Andrew.Macroeconomics,Chicago,USA
- ,1999,1-286.
- Khales, Elham. The Impact of Economic Variables on Foreign Direct investment. Preparation of a Standard Model for Algeria in the Period (1990_2013). University of Oum El Bouaghi, Algeria, 2014_2015, 142.
- Kreed, Sabrinah. The Impact of FDI Inflow on the Balance of Payments.Mohamed Khider, Biskra , 2013, 92.
- Othman, Ibrahim. The Impact of Economic Sanctions in the Syrian Oil Sector (Service Contract Companies as a Model), Damascus University, Damascus, 2015, 147.
- Quidri, Kareemah. Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria. University of Abu Bakr Belqeed, Telsman, 2010_2011, 155.
- Sa'aeedi, Yahya. Assessment of FDI Climate in Algeria. University of Mentouri, Constantine, 2006_2007, 335.
- Pirayoff,Ron. Economics Micro & Macro, New York,USA,2004,1-243.

magazines:

- AKPOMI,M;NNAND,M .*The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on Foreign Direct Investments(FDI):Evidence from Africa and Implications for Managers of Education.* Journal of Accounting and Financial Management, Vol.3, N^{O}.2,2017, 51_65.
- ALSHAMSI,KH;HUSSIN,M;AZAM,M. *The Impact of Inflation and GDP per Capita on Foreign Direct Investment: The Case of United Arab Emirates*. Investment Management and Financial Innovations, Vol.12, N^{O}.3,2015, 132_141.
- EMRAN, A. *The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Syria During Period (2000-2010).* Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Economic and Legal Sciences Series, Tishreen University in Syria, Vol. 37, N^{O}.6, 2015, 247_264.
- KHADDOUR, A. The Most Important Determinants of Inflation in Syria During Period (1990_2010). Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies-Economic and Legal Sciences Series, Tishreen University in Syria, Vol. 37, N^{O} .2, 2015, 281_295.
- OKAFOR, I. *The Impact of Foreign Investments on Domestic Inflation in Nigeria: A Disaggregated Analysis.* IOSR Journal of Economics and Finance,Vol.7, N^{O}.2, 2016, 25_32.
- *RAHMAN,Z;BRISTY,J. Macroeconomic Impact of Foreign Direct Investment: A Study on SAARC Countries.* European Journal of Business and Management, Vol.7, N^{O} 34, 2015, 59_70.
- SAYEK,S. *Foreign Direct Investment and Inflation*. Southern Economic Journal,Vol.76, N^{O}.2, 2009, 419_443.

- SERUB, R. The Reality of Foreign Direct Investment in Syria During Period (2000_2010). Journal of Economic and Financial Research, University of Oum El Bouaghi, Algeria. Vol .1, N^{O}. 2, 2014, 183_204.
- TSAURAI,K. *Investigating the Impact of Inflation on Foreign Direct Investment in Southern Africa.* AUDOE , Vol.14, N^{O}.4, 2018, 597_611.

Reports:

- Central Bank of Syria.(1990_2011). *Quarterly Bulletins for the Mentioned Years.* Damascus.
- OECD.(2008). *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*. Paris.
- Syrian Investment Commission.(2011).*First National Report for Foreign Direct Investment in Syria*. Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2007).*Second Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2012).*Fourth Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- UNCTAD.(2007).*World Investment Report*. Geneva.
- World Bank Group.(2017).*War Losses - The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria*. Washington D.C.

Websites:

- *Human Development Index trends* .Human Development Report, UNDP, 2010 .On Link: www.hdr.undp.org . Date 13/6/2019.
- *CPI Items* , Unctad Stat ,Unctad,2017.On Link: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx. Date10/6/2019.